

خلاصة علم الوضع

لفضيلة الاستاذ الكبير والملازمة الشريفة

الشيخ

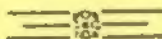
يوسف النجوي

من ذرية آل البيت الطاهرين

حفظه الله للإسلام والمسلمين آمين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب
بالأزهر الشريف فوافقت عليه بمجاستها المنعقدة

في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »



خلاصة علم الوضع
لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشهير

الشيخ

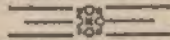
يوسف بن الجوني

من قرية كاتالفا بالجزيرة العربية

حفظه الله للإسلام والمسلمين آمين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب
بالأزهر الشريف فوافقت عليه بمجاستها المنعقدة

في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »



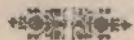
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه . وبعد
فهذا ملخص في علم الوضع لطلبة المعاهد الدينية عنيت فيه بكثرة
الايضاح والتحقيق حبا في أن يعرف الطالب أسرار المسائل وروح
القواعد فيصبح وقد عرف مبناها فلا تذهب من نفسه طول حياته
ولم أقيد به بعبارة مخصوصة تعالما له أن يستمد من المعنى المفهوم لامن
العبارات المحفوظة مراعيًا في ذلك ما قالوه بميزان عادل مع شرح بديع
في كثير من المواضع جعلته تبصرة للمتعلم وذكرى للمعلم ينظر فيه من
شاء ليكون مؤلفا نافعا لجميع الطلبة على اختلاف طبقاتهم ان شاء الله
وقد سرت فيه على منهاج الدراسة بالمعاهد الدينية والله ولي الهداية
والتوفيق

يوسف نصر الدجوى

مقدمة

الوضع في اللغة مصدر وضع الشيء في كذا أى جعل كذا حيزا
له وبطلق على معاني أخرى كوضعت المرأة وضعا ووضع الدين عن غريمة
وضعا الى غير ذلك (١) وفي الاصطلاح هو تعيين اللفظ بأزاء المعنى
بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين . وأما علم الوضع
فهو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية
الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه الى غير ذلك وفائده هي تلك
المعرفة (٢) وهو من العلوم العربية لانه باحث عن أحوال اللفظ
العربي وكل ما هو كذلك فهو من العلوم العربية



-
- (١) كوضع الحديث وضعا اذا اختلقه من عند نفسه
(٢) ولا علاقة لعلم الوضع ببيان الحقائق والمجازات ولا بمعرفة
المعاني التي وضعت لها الالفاظ فان ذلك بحث لغوى فلا ينبغي أن
يجعل ذلك من فائدة علم الوضع خلافا لبعضهم

أقسام الوضع

ينقسم الوضع الى أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة

التقسيم الاول

ينقسم باعتبار اللفظ الموضوع الى شخصي ونوعي فالشخصي ما كان اللفظ الموضوع فيه ملحوظا بخصوصه بحيث يعتمد الواضع الى لفظ بعينه فيضعه لمعنى من المعاني ايا كان (١) كزيد وانسان فالوضع فيهما شخصي لان اللفظ الموضوع قد لوحظ بخصوصه وبذلك تعلم أنه لا علاقة بين شخصية الوضع وشخصية المعنى الموضوع له فان شخصية الوضع لا ترجع الا لتمييز اللفظ الموضوع وعدم ملاحظته بقانون كلي من غير نظر الى المعنى

وأما الوضع النوعي فهو يقابل هذا وهو ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظا بخصوصه بل يكون داخلا تحت قاعدة كلية بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها موضوعة كلها بوضع واحد وفي وقت واحد بمقتضى تلك القاعدة الكلية كما في وضع المشتقات فان الواضع

(١) أى سواء كان ذلك المعنى جزئيا كعني زيد أو كليا كعني

انسان

لم يضع ضاربا بخصوصه وآكلا بخصوصه وقائما بخصوصه الى غير ذلك بحيث يكون منه أوضاع كثيرة بعدد أسماء الفاعلين مثلا بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد فقال وضعت كل ما كان على زنة فاعل للدلالة على ذات وحدث منسوب اليها قائما بها أو صادر عنها ووضعت كل ما كان على زنة مفعول للدلالة على ذات وحدث واقع عليها الى آخر المشتقات فأت تراه قد استغنى بتلك القاعدة الكلية عن أن يستحضر كل جزئي من جزئيات أسماء الفاعلين والمفعولين فيضعه وضعا خاصا به بل رأى ان جميع جزئيات النوع لا تختلف دلالتها فاكتفى بوضع واحد كلى لنوعها علما انه لا يشذ عنه شيء من الجزئيات

فتستخلص من هذا ان الوضع النوعي هو ان يؤخذ الموضوع عاما كليا غير منظور فيه الى لفظ بخصوصه وان شئت قلت الوضع النوعي ما يلاحظ فيه الموضوع بوجه كلي عام والشخصي ما يلاحظ فيه بعينه وشخصه وان شئت قلت ما لا يلاحظ فيه الموضوع بقانون كلي أو ما يدخل تحت قاعدة عامة الى غير ذلك من العبارات كما نستخلص أيضا أنه انما سمي الوضع شخصيا لنسبته الى شخص اللفظ الموضوع فان اللفظ قد لوحظ فيه بشخصه وعينه وفي القسم الثاني نوعيا لان الالفاظ الموضوعة فيه لم تلاحظ بشخصها وانما لوحظت

بنوعها . هذا ويدخل في الوضع النوعي وضع المشتقات كلها على ما استسمع بعد ؛ ووضع المجازات ؛ والكنايات ؛ والمركبات ؛ اذ لا حاجة لتعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها فانها لا تختلف من تلك الحثية ففي وضع المجاز مثلا يكنى الواضع أن يقول وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذي يكون بينه وبين معناه الاصل علاقة من العلاقات المعتبرة بشرط ان يكون معه قرينة مانعة من ارادة ذلك المعنى الاصل في المجاز أو غير مانعة في الكناية كما يكفيه أن يقول وضعت كل مسند ومسند اليه ليدل ذلك المركب على انتساب المسند للمسند اليه على وجه الثبوت له أو الانتفاء عنه ولا حاجة الى وضع كل جزئي من جزئيات المركب أو المجاز أو الكناية لانها لا تختلف في الدلالة ثم لك أن تعتبر المجاز موضوعاً بوضع واحد لا يتعدد بتعدد العلاقات كما في عبارتنا السابقة ولك أن تعتبره متعدداً بتعدد ما بأن يقول الواضع وضعت كل سبب ليدل على مسببه وكل مسبب للدلالة على سببه اذا لو خلت العلاقة والقرينة وهكذا الى آخر العلاقات ويقول الواضع في وضع المركبات على ذلك النحو وضعت كل فعل وفاعل ليدل على ثبوت الفعل للفاعل على وجه قيامه به أو صدوره عنه وكل مبتدأ وخبر ليدل على ثبوت الخبر للمبتدأ كذلك وكل فعل غير الي صيغة المبني للمجهول مع مرفوعه ليدل على استناده اليه على وجه

الوقوع عليه (١) وان شئت اعتبرته وضعاً واحداً بحيث يقول وضعت كل مركب اسنادي ليدل على ثبوت المسند للمسند اليه كما تقدم والوضع نوعي على كل حال لانه يندرج تحته جزئيات كثيرة
(التقييم الثاني)

ينقسم الوضع باعتبار آخر الى تحقيقي وتأويلي فالتحقيقي ما لا يحتاج في دلالة على المعنى الموضوع له الى قرينه بل يدل عليه بنفسه والتأويلي ما لا يدل بنفسه بل بواسطة القرينة فتعلم من هذا أن وضع المجازات كلها تأويلي وكذا الكنايات وأن وضع الحقائق تحقيقي ومما ينبغي أن تعرفه أن الوضع متى كان تأويلياً كان نوعياً لا محالة وأما ان كان تحقيقياً فقد يكون نوعياً كما في وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية وكما في وضع المركبات كذلك وقد يكون شخصياً كما في اعلام الاشخاص واسماء الاجناس المستعملة في حقيقتها فتلخص من هذا أن المركبات وضعها نوعي سواء كانت حقائق أو مجازات أو كنايات وان المشتقات كذلك وأما مفردات تلك المركبات فقد يكون وضعها نوعياً وقد يكون شخصياً كما انه قد يكون تحقيقياً وقد يكون تأويلياً وبعد ان علمت ان هذه التقاسيم ليست من وجه واحد وانما هي باعتبارات مختلفة لم يشكل عليك ما شرحناه

(١) اقتصر على ذلك لانه الاصل الغالب

(التقسيم الثالث)

ينقسم الوضع أيضا الى ثلاثة أقسام وضع خاص لخاص ووضع عام لخاص أما الوضع الخاص للخاص فهو ان يلاحظ فيه المعنى الموضوع له من حيث خصوصه - واء. كان موجودا في الخارج كزيد وعمر أو مقدر الوجود فيه كما في العلم الذي يضمه الالب لمن سيوله له أو كان تعيينه ذهنيا لا خارجيا كإعلام الاجناس على ما استظهره المحققون نظرا الى تعيينه الذهني وسيمر بك فرق لطيف بينه وبين اسم الجنس يقرب اليك هذا (١) وأما الوضع العام لموضوع له عام فهو ان يكون الموضوع له كلياً ملاحظاً من حيث كايته كوضع الانسان والحيوان والقيام والقيود وسائر اسماء الاجناس لما فيها الكلية وأما الوضع العام لموضوع له خاص فهو ان يكون الموضوع له جزئيات كثيرة قد لوحظت بوجه كلي عام بدون ان يكون ذلك الكلي موضوعاً له ولكنه الواسطة والآلة في استحضار تلك الجزئيات لموضوع لها كإسماء الاشارة والضمائر والاسماء الموصولة والحروف فانها كلها من

(١) وبعضهم يرى أن وضع علم الجنس من قبيل الوضع العام للموضوع له العام نظرا الى ان معناه كلي صادق على كثيرين ويجب في الوضع الخاص لخاص أن يكون فيه المعنى مشخصاً لا كلياً وهو وجيه

قبيل الوضع العام. موضوع له خاص فالموضوع له في اسم الاشارة مثلاً كهذا هو زيد وعمر ووبكر والكتاب والفرس ونحو ذلك من جزئيات المشار اليه المحسوس وقد أمكن الواضع أن يستحضر تلك الجزئيات القائمة الحصر بواسطة اندراجها تحت أمر كلي يلاحظه الواضع ويجعله آلة في الوضع وهو في مثالنا هذا مطلق مفرد مذكر مشار اليه محسوس فالكلي المذكور ليس هو الموضوع له عند المحققين وإنما الموضوع له جزئيات ذلك المطلق فالوضع هنا عام باعتبار آله كما أنه في القسم الذي قبله عام باعتبار الموضوع له وانفرد بين هذا والقسم الاول الذي هو وضع الخاص للخاص مع اشتراكهما في كون الموضوع له جزئياً معيناً هو أن الموضوع له هناك واحد وهنا متعدد

ايضاح وتبويب

مذهب المتقدمين ومعهم السعد أن هذا القسم لا وجود له فاسم الاشارة والضمير والحروف والموصولات عندهم من القسم الثاني أي من الوضع العام لموضوع له عام فلا فرق عندهم بين اسم الاشارة ونقطة انسان مثلاً فانسان موضوع لمطلق الحيوان الناطق واسم الاشارة موضوع لمطلق مشار اليه محسوس. وغاية الامر أن أسماء الاشارة وما معها شرط فيها الواضع ألا تستعمل الا في جزئي خاص ولذلك تسميهم يقولون انها عند المتقدمين (أي ومعهم السعد وقد اشتهر ذلك عنه)

كليات وضما جزئيات استعمالا يعنون أن الواضع وضما لتلك المطلقات ولكن اشترط ألا تستعمل الا في الجزئيات وعلى ذلك يكون الوضع عندهم منقسما الى قسمين لا الى ثلاثة فلما جاء العضد والسيد وغيرهما من المتأخرين رأوا أن مذهب المتقدمين يلزم عليه أن تكون تلك الكلمات مستعملة دائما في غير ما وضعت له (١) وأن الحروف لو كانت معانيها كلية كما يقول المتقدمون لكانت أسماء وكانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية فلم يكن هناك وجه لجمعها حروفا وأيضا لا يعني لكون الشيء موضوعا له مع عدم صحة الاستعمال فيه فإن أقل ما يترتب على الوضع صحة الاستعمال ولو في بعض الاحوال (٢) وأيضا كان يجب على مذهبهم أن تكون الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات تكررات لا معارف لأن المعبر انما هو حالة الوضع والوضع فيها على هذا الرأي

(١) أي فتكون مجازات لا حقائق لها وفي ذلك خلاف وإن كان الراجح ثبوت تلك المجازات على أن عبد الحكيم قد أجاب عن ذلك بأن استعمال الكل في الجزئيات من حيث تحققه فيها من باب الحقيقة لا من باب المجاز ولكن ليس يخفى عليك أنه تعسف مع أن ذلك لا يكاد يلاحظه المستعمل

(٢) أي والحرف لا يصح استعماله في الكل بوجه من الوجوه وغيره لا يكاد يستعمل في غير الجزئي فانها لا تستعمل الا في الجزئيات باتفاق من السعد والسيد

الذي ذهب اليه المتقدمون انما هو الكل الذي لا تعيين فيه فلما رأوا ذلك كله عدلوا عن مذهب المتقدمين وإن كان أقل كلمة وقالوا بآثبات هذا القسم أعني الوضع العام للموضوع له الخاص فتكون أسماء الاشارة والموصولات والحروف والضما على مذهب العضد والسيد جزئيات وضما واستعمالا وعلى مذهب السعد ومن معه كليات وضما جزئيات استعمالا وقد شرحنا لك ذلك وبيننا لك وجهه بما لا يحتاج معه الى غيره هذا ولا شبهة في وجود تلك الاقسام الثلاثة التي هي الوضع الخاص للخاص والوضع العام للعام والوضع العام للخاص في الوضع الشخصي كزيد ورجل والذي وأما الوضع النوعي فلا يكاد يذكر فيه المتقدمون الاقساما واحدا وهو الوضع العام لموضوع له عام كأن يقول الواضع وضعت كل مركب من المسند والمسند اليه ليدل على مطابق ثبوت المسند للمسند اليه ولكن أثبت فيه المتأخرون القسمين الآخرين أيضا في ضرب من التكلف وطريق من التعسف على عاقدتهم وجوزوا في وضع المركب الخيري مثلا الذي جعله المتقدمون لمطابق الثبوت أن يقال فيه انه موضوع لجزئيات ذلك الثبوت لا لذلك المطلق وأن يكون وضع صيغة الماضي للدلالة على جزئيات الزمان الماضي والنسبة على مطلق الزمان والنسبة فيكون من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص وقد ازدادوا اعتسافا في آثبات القسم الثالث فيه وهو الوضع الخاص لموضوع له خاص ومثلا له بمثال فرضي لا يكاد

يتحقق في الوجود بأن يقول القائل وضعت كل مركب من ماء وسين
ونون على أى عينة للدلالة على الذات المخصوصة بحيث يكون علم
تلك الذات هو تلك الحروف مكينة بأى كيفية من الكيفيات فالوضع
نوعى لان الواضع لم يعتمد فيه الى لفظ مخصوص بل وضع جملة ألفاظ
أدخلها تحت قانون كلى بوضع واحد فكان نوعيا لذلك وكان خاصا
لخاص لان الموضوع له قد لوحظ بخصوصه (١)

(نتيجة مختصرة لمجموع ما تقدم)

علم مما تقدم أن شخصية الوضع بتدخول الموضوع ونوعيته
بعمومه وأن خصوص الوضع بملاحظة الموضوع له بشخصه وعمومه
بملاحظته بوجه كللى أو ملاحظته بعمومه وأن كونه تحقيقيا يرجع الى
دلالاته على معناه بنفسه وكونه تأويليا يرجع الى دلالاته عليه لانبثقه
بل بالقرينة على ما مر بيانه وتفصيله وقد مر بك بيان ذلك وتفصيله

(١) وأما القسم الرابع الذي تقنضه القسمة العقلية وهو الوضع
الخاص لموضوع له عام فلا وجود له لان الخاص من حيث خصوصه
لا يكون مرآة للعام من حيث عمومه أو تقول لانه لا يمكن أن نجتمع
ملاحظة المخصوص الذى يجمل الوضع خاصا والعموم الذى يكون في
الموضوع له

(التقسيم الرابع)

اللفظ ينقسم باعتبار مدلوله الى كللى وجزئى فالكللى هو ما تعرفه
في المنطق وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وخاصته
أنه يفهم الاشتراك والجزئى بالعكس فلك أن تحده بأنه ما يمنع نفس
تصوره من وقوع الشركة فيه أو ترسمه بأنه ما لا يفهم الاشتراك

(ما يدل على كللى) (١)

اللفظ الذى مدلوله كللى اما أن يدل على حدث أو على ذات أو
على مركب منهما أو ما يلتحق بذلك المركب وسنبين لك كلا منها
أنتم يان

(ما يدل على الحدث)

الالفاظ التى تدل على الاحداث هي المصادر كالقيام والقعود

(١) تعلم من هذا المقام أن الكللى يطلق على اللفظ وعلى المدلول
فكلهما يوصف بالكلية والجزئية في عبارات العلماء وان كانت الكلية
والجزئية حقيقة للمدلول لا للدال

(٢) ما يدل على الحدث هو المصدر وما يدل على الذات هو اسم
الجنس والمركب منها هو المشتق من الاسماء وما يلتحق به هو الفعل

ووضع تلك المصادر من قبل الرضع العام الشخصي لموضوع له عام ولا بد أن تكون قد عرفت معنى ذلك مما قدمناه ولكن لا بأس أن نبين لك وجهه ليكون تطبيقا على ما عرفت فنقول
أما كونه عاما فاعموم الموضوع له (١) وأما كون وضع تلك المصادر لموضوع له عام فلما علمت من أنها موضوعة للمدلول الكلي الملاحظ من حيث عمومته (٢) وأما كونه شخصيا فلأن الواضع عمد إلى كل لفظ من ألفاظ المصادر بعينه ووضعه لحدته الذي يدل عليه وهو مضطر لأن يضع الضرب للمدلوله بوضع يخصه والأكل للمدلوله

(١) قد سبق لك أن الوضع يكون عاما بأحد أمرين الأول عموم الموضوع له كما في الوضع للكليات الملاحظة من جهة كونها كلية والثاني كون آلة الوضع عامة بأن يكون الموضوع له هو الجزئيات المشخصة ولكن استحضرت عند الواضع بقانون كلي كما في أسماء الإشارة والموصولات والضمائر على ما سبق لك

(٢) وأما ما يقال من كونها من الوضع العام للموضوع له الخاص بملاحظة أنها موضوعة لجزئيات الحدث الواقع من الفاعلين فما لا وجه له لأن التعمين لا يتعلق به غرض فليس كاسم الإشارة والضمير مثلا على أن هذا الاحتمال يمكن جريانه في كل ما هو موضوع كلي فيتسد باب الوضع العام للموضوع له العام مع كون المتقدمين لا يعرفون خلافه

بوضع يخصه وهكذا فهناك أوضاع بعدد مواد المصادر ولا يمكنه جمعها في وضع واحد لضرورة اختلاف مدلولاتها
(الكلام على اسم الجنس (١))

المراد باسم الجنس هنا ما يقابل المصدر والمشتق مما دل على كلي كرجل وأسد ووضع اسم الجنس من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام أما شخصيته فلتتبع الواضع مواد الألفاظ ووضعها لمدلولاتها مادة مادة لضرورة اختلاف المدلولات وعدم إمكان جمعها في وضع واحد نوعي لأن ذلك لا يكون إلا عند اتحاد الدلالة (فكن ممن يفهم أسرار المسائل ولا تكن مقلدا يحكم ما سمع منها) وأما كونه عاما لعمام فلكون الموضوع له كليا ملاحظا من جهة عمومته

(١) اسم الجنس يطلق باطلاقات عديدة فيطلق مقابلا لعلم الجنس والنكرة ويعرف بأنه ما دل على الماهية بقطع النظر عن تعيينها الذهني ويطلق مرادة للنكرة ويعرف في الشائع بأنه ما دل على فرد شائع أي بأنه ما يقبل آل أو يقع موقع ما يقبلها وهو أولي ليشمل نحو ذكرى ورجمي مما دل على الماهية ويطلق مقابلا للمصدر والمشتق كما هنا كما يطلق بمعنى الاسم الجامد الصادق على المصدر كما تعرف ذلك في مبحث الاستعارة الأصلية والتبعية وكلها اطلاقات لعلماء العربية وأن اشتهر البعض عند البعض

(الكلام على المشتق)

المشتق ما عدا الفعل يدل على ذات وحدث ونسبة بينهما يقصد بهما ربط ذلك الحدث بتلك الذات ونعني بالذات ما يشمل المكان في اسم المكان الزمان في اسم الزمان ولهذا صبح الحكم عليه نظرا الي ما فيه من الذات والحكم به نظرا الي ما فيه من الحدث أما وضعه فيجب أن يلاحظ فيه الواضع مادته وأن يلاحظ هيئته لأن لكل منهما دلالة تباين دلالة الآخر ولتقديم لك كلاما على المادة والهيئة أولا ثم تتبع ذلك بالكلام على وضعهما فنقول أما المادة فهي عبارة عن الحروف غير مراعي فيها الحركات والسكنات والترتيب وأما الهيئة فهي عبارة عن تلك الحركات والسكنات وذلك الترتيب

أما وضعه باعتبار المادة بشرط أن تكون معروضة للهيئة فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مشتق ليدل على مدلول مبدأ اشتقاقه ولا حاجة لأن يضع كل مادة من مواد المشتقات على حديثها فان ذلك الوضع كاف فيها وكلها متحدة في تلك الدلالة

وأما اختلاف المدلولات من الضرب والاكل والشرب ونحوها فقد تركت به أوضاع المصادر المختلفة التي هي بعدد تلك

المدلولات (١) فلا حاجة بعد ذلك الي كثرة الأوضاع الشخصية في المشتقات (٢) هذا وانما قلنا بشرط أن تكون معروضة للهيئة دفعا لما يقال أن المادة قد توجد ولا دلالة لها على الحدث كما اذا قدمت الراء أو الباء على الضاد في ضرب أو ضمت الضاد وسكنت الراء مثلا وأما وضعه باعتبار الهيئة العارضة للمادة (٣) فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل ما كان على زنة فاعل ليدل على ذات وحدث ينتسب اليها بالقيام بها أو الصدور

(١) ايضاح هذا بعبارة أخرى هو انه ليس بلام أن يتبع الواضع أفراد المشتقات ويضع كل واحد منها على حدثه حتي يكون هناك أوضاع بعدد المشتقات بل يكفيها كلها وضع واحد وانما الذي يحتاج لتلك الأوضاع الكثيرة هو مصادرها فكل مصدر موضوع بلفظه الخاص لمدلوله ولا يتأني فيه الوضع النوعي كالمسبق ولا يحتاج المشتقات بعد وضع مصادرها لاكثر من أن يقول الواضع مرة واحدة وضعتها لتدل على مبدأ اشتقاقها

(٢) بهذا تعري أنه لا وجه لما قيل من أن وضعها شخصي فانه ارتكاب لعناء كثير لا داعي اليه

(٣) قيد بذلك لأن الهيئة في ضرب مثلا لا تدل على الزمان والنسبة الا بشرط المادة المخصوصة والافتقار توجد في الاسماء على أن الهيئة ليست لفظا مستقلا حتي تنسب الدلالة اليها

عنها وكلما كان على زنة مفعال ليدل على ذات وحدث ينتسب اليها كذلك على وجه الكثرة والتكرار وكل ما كان على زنة مفعول يكسر الميم ليدل على ذات وهي آلة الفعل وحدث ينتسب اليها على وجه أنها آلة فيه وكل ما كان على زنة مفعول بفتح الميم ليدل على مكان أو زمان وحدث ينتسب الي ذلك بالوقوع فيه الخ . فالخلاصة ان المشتق يدل على الحدث بمادته وعلى ماعدا ذلك بهيئة والوضع فيهما نوعي وهو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام فيهما جميعا على التحقيق المفعول ولا بأس أن زيدك ايضا بالكلام على خصوص الفعل (١) فنقول الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة وقد سبق لك أن المشتق ماعدا الفعل مركب من الذات والحدث والنسبة (٢)

(١) هذا هو القسم الرابع الذي قلنا انه يلتحق بالمركب من الذات والحدث فيما تقدم

(٢) قد عرفت ان المراد بالذات هناك ما يشمل الزمان والمكان وانما لم يجعل الفعل مركبا منهما وان كان مشتقا حتى يكون كاسم الزمان الذي ادخلناه في المشتق لان النسبة التي هناك انما يقصدها ربط أحد جزئي المدلول بالآخر أعني ربط الحدث بالذات اللذين هما مدلولان جميعا للمشتق وأما النسبة في الفعل فلم يقصدها ربط حدثه بزمانه وانما المقصود به ربط الحدث بذات خارجة عن مدلول الفعل وهي ذات الفاعل ولذلك جعلناه قسما رابعا لاحقا بمركب من الذات والحدث من المشتقات

أما الكلام على وضعه باعتبار مدلولاته الثلاثة فهو بالنظر الى حدة الدال عليه بمادته من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام كما سبق نظيره في الكلام على المشتقات ولا فرق بينه وبينها في هذا . وأما وضعه للزمان والنسبة اللذين يدل عليهما بهيئته وصيغته فهو من موضع الرضع العام لموضوع له خاص (على ما يقولون) بأن يقول الواضع مثلا (١) وضمت كل ما كان هيئة فعل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمان الماضي (٢) وكل جزئي من جزئيات النسبة الى أحاد انفعالين فيكون الموضوع له هو جزئيات الزمان والنسبة شأن الوضع العام للموضوع له الخاص وليس يخفى عليك ان الغرض لم يتعلق بجزئيات الزمان والنسبة ولا دلالة للفعل وضما ولا استعمالا

(١) أي ويقول وضمت كل ما كان على هيئة يفعل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمان المستقبل وكل جزئي من جزئيات النسبة وضمت كل ما كان على هيئة الامر ليدل على تلك الجزئيات مع الدلالة على الطلب فانه يجب ادخاله ايضا في معنى الامر والمتبصر لا يخفى عليه أمثال هذا

(٢) تلك الجزئيات هي جزئيات أزمان احداثها التي تدل عليها بمادتها فان الزمان المدلول للفعل زمان حدثه الذي وقع فيه لا غير وتلك النسبة . هذا غاية ما يوجه به معنى تلك الجزئيات الذي يصعب فهمه ويمسر ذوقه

على شيء خاص من تلك الجزئيات فالوجه انه موضوع لمطلق الزمان
والنسبة فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وحينئذ ياتحق
بأخواته من المشتقات ولا يكون بينه وبينها فرق أصلا في المادة ولا
في الهيئة ولعلك لم تنس ما سبق لك من ان المتقدمين لا يكادون
يمرّفون في الوضع النوعي الا ذلك القسم
(فروق بين الفعل وغيره)

الفرق بين الفعل وغيره من المشتقات أن النسبة تعتبر أولا من
جانب الحدث في الفعل ومن جانب الذات في غيره من المشتقات
بمعنى ان الواضع لاحظ الذات أولا ثم نسب إليها الحدث في غير
الفعل ولاحظ الحدث أولا ثم نسبه إلى الفاعل وان طرفي النسبة
مدلولان لما عدا الفعل من المشتقات وأما الفعل فانه لا يدل وضعا الا
على احد طرفيها وهو المنسوب وأما الطرف الثاني فانه يدل عليه
التراما فقط ويفرق بين الفعل والمشتق أيضا بأن الفعل لا يقع الا
محكما به لان وضعه على ان يدل على حدث يقصد انتسابه إلى
غيره وأما غيره من المشتقات فهو صالح لان يحكم عليه نظرا إلى ما فيه
من الذات وبه نظرا إلى ما فيه من الوصف

(١) ويفرق بينهما أيضا بأن الفعل غير مستقل بالمفهومية لدخول
النسبة التي لم يدخل طرفاها في معناه وأما نسبة المشتق فطرفاها
مدلولان جميعا للمشتق

(تنبيه) ما قررناه في وضع المشتقات هو مذهب الجمهور وذهب
بعضهم إلى ان الوضع النوعي كله من قبيل الوضع العام للموضوع
له الخاص بأن يلاحظ معان غير محصورة بمفهوم اجمالي ويعين بأزائها
التماثل غير محصورة بالدخول بمفهوم اجمالي آخر تعيينا اجماليا على انقسام
الآحاد إلى الآحاد بأن يعين لفظ منها لفظ من تلك المعاني ولفظ
آخر لفظي آخرون ثالث لثالث وهكذا وليس هذا الا وضعا عاما للموضوع
له الخاص فاذا رأيت (في مباحث الوضع النوعي الذي ستره في كثير
من المواضع) ما يخالف هذا فاعلم اننا قد اقتصرنا على أحد الرأيين
وليس يضيرك ذلك بعد هذا البيان

(ما يدل على الجزئي)

الذي يدل على الجزئي هو الاعلام الشخصية وأسماء الإشارة
والضماير والموصولات والحروف فتلخص أن الذي يدل على الكلي
أربعة أشياء وهي المصدر واسم الجنس والفعل والمشتق وان الذي يدل
على الجزئي خمسة أشياء وهي ما عدا (١)

(١) هذه الاربعة هي التي ذكرها المضد في رسالته التي للقبها
في تحقيق معنى اسم الإشارة والموصول والضمير والحرف ولكن لم
أشياء أخرى يثبتون فيها قسم الوضع العام للموضوع له الخاص بجملة
جزئيات كثيرة مستحضرة بقانون كلي غير ان ما ذكره يدل على بعضه

فائدة

هذه الثلاثة أعني اسم الإشارة والموصول والضمير تشارك الحرف في أن معانيها جزئية وإن الوضع لها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص مثل الحروف وتعارفها في أن معانيها مستقلة بالمفهومية غير متوقفة على انضمام غيرها اليها ولذلك كانت صالحة لأن يحكم عليها وبها وأما احتياجها إلى قرينة كالتكلم والإشارة الحسية والصلة المعهودة فلتعين الجزئي المراد منها لما علمت أنها موضوعة للجزئيات الكثيرة فهي صالحة بمقتضى ضمها لكل جزئي من تلك الجزئيات لولا القرينة (١)

(الكلام على المعارف والتكرات)

لسنا نتكلم الآن على أحكام جديدة وقواعد مجهولة لم تسبق لك وإنما نريد بذلك تمرينك لكثرة التطبيق على ما علمت

ونعني ببعضه وقد سبق لك في الفعل أنه موضوع كذلك على رأي المتأخرين وسيمر بك أشياء كثيرة من هذا القبيل وسنناقشهم في كثير منها

(١) وأما قرينة الحرف الموضوع للجزئيات الكثيرة فهي ذكر ما يتعلق به معناه وسيأتي الكلام على الحرف وبيان معني جزئية معناه في مبحث مستقل

الضمائر

أما الضمائر فوضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص فدلوا جزئي لا كلي على ما رآه كثير من المحققين كالمعتمد والسيد وإن كانت آلة الوضع كلية بأن يقول الوضع وضعت انظمة انا لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد متكلم وأنت لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مخاطب مذكر وهو لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد غائب مذكر فالموضوع له هو تلك الجزئيات المعينة وآلة الوضع هو ذلك المطلق الذي استحضرت به تلك الجزئيات وليس يقرب عنك أن هذا المطلق هو الذي يجعله السعدون مع هو الموضوع له واسم الإشارة والموصول مثل الضمير في كل ذلك . وأما العلم الشخصي فظاهر أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص . وكذلك العلم الجنسي نظرا إلى تعيينه الذهني وأما المحلى بال والمنادى فهما من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت كل محلي باللازم ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب أو مطلق مستغرق لجميع افراده أو مطلق حقيقة لم يقصد جودها في ضمن الافراد (١) ويقول في وضع المنادى وضعت كل

(١) الاول هو مدخول اللام المهدية والثاني هو مدخول اللام الاستغرافية والثالث هو مدخول لام الحقيقة من حيث هي

منادى مقصود ليدل على كل جزئ من جزئيات المطلوب اقباله
هذا ولا يتقبح عليك ان للمحل باللام قبل دخولها عليه وضعا
آخر كوضع اسماء الاجناس في نحو الرجل أو المشتقات في نحو الضارب
وللمنادى وضعا آخر قبل دخول حرف النداء عليه كذلك نحو يا رجل
وياضارب فكأن من المستبصرين المتيقظين

وأما المربب الاضافي فهو من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع
له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مركب اضافي ليدل على مطلق
تقييد الاول بالثاني فهو نوعي لوضعه جميع المركبات الاضافية بوضع
واحد وكان عاما لعام لوضعه لمطلق التقييد (١) هذا وغير خاف عليك
أن هذا الوضع لجموع المركب الاضافي من حيث هو مركب اضافي
واما المضاف والمضاف اليه فلكل منها وضع يخصه وهو اما شخصي
كما في غلام زيد وأما نوعي كما في ضارب الجاني وأما مختلف كما في
ضارب زيد فتفتطن ولا تغفل

هذا ما قالوه ولا بأس أن تجعله من قبيل الوضع العام لموضوع
له خاص يجعل الموضوع له هو جزئيات مطلق التقييد وتركب التوزيع
على ما استمع في الجمع بل هو الاوجه عندى اذ لا فرق بينهما وقد
صرح بعض المحققين بأن المركبات الاستنادية موضوعة لجزئيات
مطلق الثبوت فأى فرق بينهما وبين ما نحن فيه

(الكلام على النكرة) (١)

وأما وضع النكرة من قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام
بأن يقول الواضع وضعت رجلا ليدل على الذكر البالغ من بني آدم
وكذا شجر وحجر وحيوان والانساء الي غير ذلك فهو شخصي
لكونه قد تعلق بالالفاظ بأعيانها وعام لعام لكون المدلول فيه كلياً
ملاحظاً من حيث كليته (٢)

(الكلام على المثني والجموع والمضمر والمنسوب)

الوضع في هذه الاربعة من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له
خاص بأن يقول الواضع وضعت كل اسم في آخره الف ونون مزيديتان
(١) النكرة تطلق ويراد منها ما قابل المعرفة فتشمل اسماء الاجناس
التي وضعت للمهايا وتطلق مقابلة للمعرفة واسم الجنس فيفرق بينهما
بأن النكرة ما وضعت للفرد الشائع واسم الجنس ما وضع للعامة
غير الممينة وتكون القسمة ثنائية على الاول ثلاثية على الثاني
(٢) وأما ما يقال من انه من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص
بأن يقول الواضع وضعت لفظ رجل ليدل على كل جزئي من جزئيات
الذكر البالغ من بني آدم فما لا وجه له لما سبق لك صهاراً من أن

أو ياء ونون كذلك ليدل على اثنين من مسمى مفردة (١) ثم يعتبر توزيع الفاظ المثنيات كرجلين وامرأتين وضاربين وقائمين الخ على تلك المدلولات بحيث يكون لكل اثنين واحد من تلك المثنيات ويقول في وضع الجمع وضعت كل ما كان آخره واوا ونونا في حالة الرفع أو ياء ونون في حالة النصب والجر أو تغير مفردة الي وزن من أوزان جمع التكسير المخصوصة أو كانت آخره الفا وتاء مزيدين ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق الجمع أي جزئيات ذلك المفهوم الكلي (وهو أكثر من اثنين) ثم يرتكب التوزيع بأن تعطى كل صيغة من صيغ المجموع لكل جزئي من جزئيات ذلك المفهوم على قياس المثني ويقول في وضع المنسوب وضعت كل ما اتصلت به ياء مشددة زائدة ليدل على كل جزئي من جزئيات المنسوب الي الخالي منها ثم يرتكب

التمين غير مقصود وإن الذي دعام الي القول بذلك في اسم الإشارة هو أمور كثيرة لا وجود لها هنا على أنه لا وجه لتكبير مع القول بالوضع للجزئيات وليت شعري إذا كانت النكرة من قبيل الوضع العام للخاص فأن يتحقق وضع العام للعام (فلا تكن أسير بن قاسم في آياته فالحق أحق أن يتبع)

(١) أي على جزئيات ذلك المفهوم الكلي

التوزيع ويقول في وضع المصغر وضعت كل ما كانت على زنة فعيل أو فاعل أو فاعيل ليدل على كل جزئي من جزئيات مفهوم الحقير أو الصغير فالجميع على غلط واحد (١) ويبان نوعية الوضع وعمومه واضح مما تقدم صراحاً

(الكلام على الحروف)

الحرف لفظ موضوع لمعنى غير مستقل بالمفهومية وشرح هذا أن معاني الحروف ليست مقصودة لذاتها وإنما يؤتي بها لتعرف حال الغير مثلاً إذا قلت سرت من البصرة الي الكوفة أو قطعت بالسكين لم ترد بذلك الاتيين حال من أحوال البصرة وهو أنها مبتدأ منها وحال من أحوال السير وهو أنه قد ابتدئ من البصرة وكذلك أتيت بالي لتبين حال من أحوال الكوفة بأنها قد انتهت اليها السير وحال من أحوال السير وهو أنه قد انتهى عند الوصول الي الكوفة

(١) ولك أن تجعلها موضوعاً للمفهوم الكلي فتكون من قبيل الوضع العام لموضوع له العام بل قولهم إن المصغر والمنسوب ماحقان بالمشتق ولذلك كانت الاستمارة فيهما تهميه وصح اللفظ بهما يرجح هذا ولكنهم مشغوفون بوضع العام للخاص ولعل ذلك لغرابته

وأثبت بالباء في قولك قطعت بالسكين لتبيين حال من أحوال السكين وهو أنها كانت مقطوعاً بها (١) وحال من أحوال القطع وهو أنه كان بالسكين وقس على ذلك فأنت ترى الحرف لم يؤثر به الا لتعرف حال غيره ولهذا كان لابد من انضمام غيره اليه وليس يعقل له معنى الا بواسطة ذلك الغير فعنى الحرف متوقف في استفادته على غيره ولذلك يجعلون في سببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها وإذا دقت النظر وجدت ذلك المعنى في الغير أيضاً لانه حالا من أحواله وشأن من شؤونه (٢) ولهذا كان الحرف غير صالح للحكم عليه ولا به (٣) لانه كالمرآة التي لم تقصد لذاتها وإنما قصدت ليرأى فيها غيرها ومادمت ناظراً إليها من أجل غيرها فحال أن تكون محكوماً عليها أو بها لأن وجهة النفس لما يראה في المرآة لا للمرآة والا كانت مقصودة بالحكم وهو خلاف الفرض وبهذا تبين غاية البيان

(١) أنت السكين لقراءة التذكير في المألوف والافهوي ذكر ويؤثر والتذكير أفصح كما في قوله إذا أعوج سكين فموج قرا به

(٢) أي فيكون للظرفية معنى كما أن للسببية في المشهور معنى (٣) أي بخلاف الابتداء الاسمي المدلول لكلية ابتداء مثلاً فانه مقصود لذاته لا لغيره ولذلك صح الحكم عليه وبه نحو ابتداء

زيد حسن والقبيح ابتداء غيره

ان معاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية وغير مقصودة لذاتها وبذلك يرد قول المتقدمين انها موضوعة للامور السكينة كالابتداء المطلق في من والاستعلاء المطلق في علي لما يلزم ذلك من انها تكون أسماء كلفظة الابتداء والاستعلاء لأحرفاً وهو غير المجمع عليه ويلزم عليه أيضاً أن تكون تلك الحروف موضوعة للكليات مع عدم صحة استعمالها فيها ووجوب استعمالها في غير ما وضعت له وهو بعيد ان لم يكن باطلاً ويلزم عليه أيضاً انها مجازات لاحقائق لها وفيه خلاف وأن كان الحق صحته ويبان ذلك ان من مثلاً لا تستعمل الا في الابتداء الجزئي الذي يقصد به ابتداء شيء مخصوص من شيء مخصوص ولم يؤثر بها الا لتبين حال هذين الشيئين وهو على رأى الـمد غير الموضوع له الذي هو معنى الابتداء الكلي (١) وقد ألف العضد رسالة في الوضع لتحقيق ما وضع له الحرف واسم الاشارة والضمير والموصول واختار أنها كلها موضوعة بالوضع العام لموضوع له خاص يجعل الموضوع له فيها هو الجزئيات وجعل آلة الوضع كلية كما هو قانون ذلك القسم

(١) فان أجب عن هذا بأنه من باب استعمال الكلي في الجزئي من حيث تحققه فيه قلنا لا حاجة الي هذا التعسف على أن ذلك لا يكاد يخطر بالبال

فالموضوع له في على مثلاً هو الاستعلاء، آت الجزئية كاستعلاء زيد على
الفرس وعمره على السطح وهلم جرا (١) وآلة الوضع التي أمكن الواضع
أن يستحضر بها تلك الجزئيات الكثيرة هو مطلق استعلاء. ولنتم
تلك الموضوع بذكر بقية الأقسام الأربعة التي اعتنى بها العضد في
رسالته غاية الاعتناء زيادة في تمرينك وحرصاً على تمكين العلم من
تمسك فنقول الموضوع له في الموصول هو كل جزئي من جزئيات
مفهوم من عهد انتساب الصلة اليه وآلة الوضع فيه هي ذلك المفهوم
الكلي؛ والموضوع له في اسم الإشارة وهو جزئيات المشار اليه المحسوس
وآلة الوضع فيه هي مطلق مشار اليه محسوس. والموضوع له في ضمير
المخاطب هو جزئيات المخاطب المذكور وآلة الوضع مطلق مخاطب
مذكر وهلم جرا وليس يغيب عنك بعد ما سبق لك مكان الخلاف
والوفاق بين السعد والسيد في ذلك (٢) وقد أطلعنا في هذا المقام اعتناء
بما يعتني به الناس

(١) هذا هو المشهور في معنى جزئيات الحروف وقيل أن معنى
جزئيتها أنها غير مستقلة بالمفهومية وكثيراً ما تجد هذا مراداً لهم في
كثير من المقامات فأعرف ذلك لئلا يشتبه عليك الحال
(٢) اتفق السعد والسيد على أن الاستعمال لا يكون إلا في
الجزئيات بهذا هو محل الوفاق واختلفاً بعد ذلك في الموضوع له فعند

وأما أسماء حروف التهجى فليست من هذا القبيل رأساً وكان
ينبغي ألا يشتبه في ذلك فإن لفظة باء أو تاء أو جيم مثلاً لا تدل في
أصل وضعها على شيء معين وإنما تدل على المفهوم الكلي الصادق على
كل باء وتاء وجيم فكيف تكون موضوعاً للجزئيات كحروف المعاني
من نحو من وعلي وهو واضح لا يحتاج إلى الإطالة فيه بل ولا إلى
النص عليه لولا أن بعض الأكابر قد توقف فيه كالسمرقندي وغيره
والى هنا انتهى منهاج دراستك أيها الطالب غير أننا رأينا أن
تقرب لك الطريق وتأخذ بك عن مظان التفريق ونذكر لك خلاصة
بديعة فيها روح التقسيمات ولياها فنقول : —

السيد أن الموضوع له هو تلك الجزئيات المستعمل فيها فهي جزئيات
وضماً واستعمالاً عنده وأما السعد فيقول أن الموضوع له هو الأمر
الكلي الذي تندرج تحته تلك الجزئيات كلها فهي عنده كليات وضماً
جزئيات استعمالاً وقد سبق لك ذلك بما لا مزيد عليه

﴿ خلاصه بديمة (١) ﴾

الوضع ينقسم الى سبعة أقسام : —

« ١ » وضع شخصي تحقيقي خاص لخاص وليس يدخل في هذا القسم الا الاعلام الشخصية وكذا الاعلام الجنسية على رأى « ٢ » وضع تحقيقي شخصي عام لعام ويدخل في هذا القسم وضع المصادر وأسماء المصادر واسماء الاجناس وكذا اعلام الاجناس على رأى

« ٣ » وضع تحقيقي شخصي عام لموضوع له خاص ويدخل في هذا القسم أسماء الاشارة والمصولات والضمائر والحروف — وأما التكررات فلا وجه لادخلها في هذا القسم بل هي داخله في قسم العام للعام وقد علمت وجهه فما قد مناه

(١) يحسن بنا في هذه الخلاصة أن نعيد لك ما علمته باختصار من أن شخصية الوضع ترجع الى تعيين لفظ الموضوع ونوعيته ترجع الى عمومته وأن خصوص الوضع يرجع الى ملاحظة المعنى من حيث تفصيله ومعمومه يرجع الى أحد أمرين عموم المعنى الموضوع له كما في انسان أو عموم آلة الوضع كما في اسم الاشارة وأن كونه تحقيقياً يرجع الى كون اللفظ دالاً بنفسه وكونه تأويلياً يرجع الى كونه دالاً بالقرينة على أمر يانه وتفصيله

(٤) وضع نوعي تحقيقي خاص لخاص وقد سبق لك انه لا يكاد يوجد ولم يثقلوا له الا بالامثلة الفرضية أو التصفية وأظهر شيء لم في ذلك هو وضع الرجل أعلاماً كثيرة لابنه المشخص بقاعدة كلية كأن يقول وضعت كل ما كان مركباً من كذا وكذا ليدل على ابني هذا

(٥) وضع نوعي تحقيقي عام لعام ويدخل فيه وضع المشتقات مادة وهيئة ماعدا هيئة الفعل كما يدخل فيه المركبات التوصيفية والاضافية والتجيرية والانشائية بجميع انواعها

(٦) وضع نوعي تحقيقي عام لخاص ويدخل فيه وضع هيئات الافعال لجزئيات الزمان والنسبة كما يدخل فيه المحلى بال والمنادى والمنثني والمجموع والمصدر والمنسوب كما تقدم

(٧) وضع تأويل عام ولا يكون الا نوعياً وهو وضع المجازات والكنايات وقد جرينا في هذه الخلاصة على رأى المتأخرين وعلى الطريقة المشهورة في ما بينهم وليس ينبغي هناك ان المتقدمين يجمعون كل ما رأيت داخل في وضع العام للخاص من الوضع العام للعام لانهم لا يرون وضع العام للخاص والله يتولى هداك في علمك وعملك وهذه فوائد اهديناها اليك فائق سمعك لما سيلقى عليك وستستفيع بها

(الفائدة الاولى)

(ستري شيئا من التكرار لسهو اقتضي ذلك ولم يقبفه له الا بعد تمام الطبع وقد تداركناه حسب الاستطاعة وهاكما نقول)
وقع الخلاف في اسماء العلوم فقبل انها من قبيل اسماء الاجناس وقيل انها من قبيل اعلام الاجناس لشبه يذكرونها واكبر شبههم في ذلك شبهتان

(الشبهة الاولى) ان مسميات العلوم غير موجود في الخارج عند الوضع فانها لا تزال تزايد ما بقيت الايام فكيف تكون اعلاما شخصية مع كون مسماها غير متحقق في الوجود ولا معلوم للواضع عند الوضع (والجواب عن تلك الشبهة ان العلم الاجمالي كاف في وضع الاعلام الشخصية كما في وضع الرجل علما لابنه الذي سيولد . وهنا تعين الموضوع له عند الواضع بالجهة التي تضبطه بحيث لا يخرج عنها شيء من مسائله التي وجدت والتي ستوجد وهي وحدة الموضوع ووحدة الغاية بل التشخص هاهنا يقتضي تلك الجهة (جهة ووحدة ماثلة الكثيرة) اتم من التشخص الذي يلاحظ في مثل زيد وعمر و يقتضي تلك الشخصات الحسية فانها تتبدل وتغير عند الطوارئ التي تطرأ عليه من الامراض والحوادث بخلاف مشخصات العلوم فانها لا تتبدل ولا تتغير

(الشبهة الثانية) هو ان العلم يكون مدركا لاشخاص كثيرة في وقت واحد وبالضرورة ما ادركه زيد غير ما ادركه عمر لان الواحد بالشخص لا يقوم بمخيلين في آن واحد فلا بد أن يكون اسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس او اسماء الاجناس للقطع باطلاقها علي كل واحد من تلك المتعددات الفاتئة المحصر والجواب عن تلك الشبهة هو ان الواضع للمعوم لم يلاحظ عند الوضع تعلق الادراكات بها ولا اعتبر جهة تعددها من حيث تلك الادراكات وانما لاحظ شيئا معيناً هو تلك المسائل المضبوطة بجهة وحدة الموضوع أو الغاية ثم وضع لها . اراد من الاسماء ولا شك ان مسمى المعوم معين في نفسه بقطع النظر عن تعلق تلك الادراكات والوضع لم يكن الا من حيث ذلك التعين على ان تعلق تلك الادراكات بشيء لو اوجب أن لا يكون داله . انه شخصيا لوجب ان لا يكون زيد وعمر ومن الاعلام الشخصية أيضا فانها متعلقان لما لا يحصى من الادراكات ولا قائل بذلك ومعلوم ان قيام العلم بالنفوس ليس كقيام الاعراض الحسية بمعروضاتها ولا كقيام الاجسام بمحاطها كما هو مبين في محله

(فوائد متممة)

الفائدة الاولى - الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس مع كون كل منهما كلياً صادقا على كثيرين هو ما اختاره المحقق الصبان وهو أحسن ما قيل في هذا الموضوع وحاصله بإيضاح واختصار ان لهاية جهة تمييز في نفسها ووحدة في ذاتها وجهة عموم من حيث كليتها وصدقها على كثيرين وقد نظر الواضع الى الجهة الاولى في علم الجنس ونظر الى الجهة الثانية في اسم الجنس وارشدنا الى ذلك باجراء أحكام المعارف على علم الجنس لمبدأ بلا مسوغ ومنعه الصرف عند وجود علة أخرى وجاء منه الحال ولم يفعل ذلك في اسم الجنس بل أجرى عليه أحكام التكررات

الفائدة الثانية - وقع الخلاف في أسماء الكتب والعلوم والتراجم واشتهر بين الناس ما اختاره المحقق الصبان من انها من قبيل الاعلام الشخصية وهو مسلم في أسماء العلوم والكتب لانه لا فرق بين أن تضع لابنك اسما او لكتابتك اسما ولا يقل تمييز العلوم التي ارادها الواضع من اسمائها عن ذلك . وأما أسماء التراجم فلا يظهر اصلا انها من قبيل الاعلام وشبهة ارباب ذلك الرأي انها اريد منها الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي شبهة ارائية في المنقول غير معتد بها في نظر ارباب العقول وقيل ان تعرف وجه

ذلك يلزمك أن تعلم أمرين . الاول ان تعلم ان الواضع لا يضع لفظا من الالفاظ الالغني متميز عما عداه وان كان لذلك المعنى افراد كثيرة يوجد فيها ومحال ان يضع لغير المتميز عنده والا فلا دلالة فلا وضع . الثاني ان كل موجود في الخارج يجب أن يكون متميزا ويستحيل ان يكون شائعا فكل ما وجد في الخارج من حجر وشجر وحيوان وانسان فهو مشخص معين فليس يوجد فيه الا الاشخاص من كل نوع فاذا عرفت ذلك عرفت ان تميز معنى « مسألة » مثلا عن باب وفصل لا دخل له في التعريف والتنكير لان معنى كل لفظ متميز عن معنى غيره بمقتضى الوضع كما عرفت وان كان منشأ الشبهة ان « المسألة » مثلا عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة فهو كذلك ولكن هذه غفلة عن ان الموجودات الخارجية لا بد أن تكون معينة مشخصة ولا يتأتى أن تكون مبهمة شائعة ولا دخل لذلك في التعريف والتنكير وانما مرجع التعريف الى قصد الواضع دلالة اللفظ على شيء معين بحيث يفهم منه عند الاطلاق كما ان مدار التنكير على ما يفهم من اللفظ أيضا فان كان المفهوم منه عند الاطلاق غير معين بأن يكون شائعا لا يختص به واحد دون آخر بمقتضى وضع اللفظ فهو التكررة فلنعرض ما هنا على ذلك الميزان فهل تفهم من قولنا مسألة او باب او فائدة مسألة مخصوصة او بابا مخصوصا او فائدة

معينه أم يجوز (١) بعد سماعنا ذلك أن يكون المراد أى شيء مما يسمى مسألة وبأيا وفائدة من غير أن يعارضنا الوضع في ذلك بخلاف ما إذا سمعنا جمع الجوامع مثلاً فأننا لا نفهم إلا شيئاً معيناً لا يجوز لنا الانصراف عنه بمقتضى الوضع وأيضاً لو قال المؤلف فائدة ثان مثلاً ولم يذكر الفائدة واحدة اعترضنا عليه حيث اخل بمعنى التثنية فهل إذا سمعت رجلاً يقول رأيت حسنين مثلاً مرید العلم افترضه بأنه لم يوجد إلا شخص واحد وليت شعري ما الفرق بين فائدتين ورجلان وأيضاً تراه يقول فائدة أخرى فيصفها بالنكرة ويقول الفائدة الثانية فيدخل عليها إلى المهدية احساساً منه بسبق العهد في قوله فائدتان وملاحظته لمعنى تلك التثنية كما يلاحظ معنى الجمعية إذا قال فوائده أو مسائل إلى غير ذلك من الأدلة التي تنقدح في نفسك إذا رجعت إلى ذوقك ووجدانك وبهذا تعلم أن الكلام في تنوين مسألة مع كونها علمائنا نفاً كلام من يتقيد بالتظاهر ولا يستطيع أن يخرج من قيد تقليد الأكابر

الفائدة الثالثة — المعارف منها ما وضع للخارجي قطعاً كعلم الشخص واسم الإشارة ومنها وضع للذهني قطعاً كعلم الجنس والمعرف

(١) أم هنا منطقة نظائر ما قالوه في أمثاله أو يقال أنه جرى على رأى ابن مالك الذي يجوز ذلك فلا يعترض بأن هل لا يؤثر لها بمعادل

بلام الحقيقة التي يراد بدخولها الجنس من حيث هو وأما النكرة التي لا وجود لمعناها في الخارج كنعناء وغول فهي موضوعة للذهني فإن كانت أفرادها موجودة في الخارج ففيها خلاف بين العلماء على ثلثه أقوال قيل أنها موضوعة للمعني الخارجي وقيل أنها موضوعة للمعني الذهني وقيل موضوعة للأعم منهما

الفائدة الرابعة — الالفاظ عند السعد موضوعة لمعانيها قصداً ولا تنقسم تبعاً وهي صالحة لأن يحكم عليها وبهامتي قصد لفظها لأنها حينئذ من الاسماء ولو كانت أفعالاً أو حروفاً بحسب الأصل نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر ولا يلزم على هذا أن تكون الالفاظ كلها مشتركة لأن الوضع الأول قصدي والثاني تبعي ورده السيد بأنه يلزم عليه أن المهملات موضوعة كجسق وديز وهو مالا يقول به أحد وأيضاً وضع الالفاظ لا تنقسم إنما يكون تابعا للوضع الاسمي ولا وضع في المهملات وبأن دعوى الوضع في الالفاظ كلها لم يقم عليه دليل عقلي ولا نقلي واختار أنها تحضر بأنفسها لا بد وأما حتى تحتاج إلى وضع . وأجاب عن شبهة الحكم عليها بأن الالفاظ كلها متساوية الأقدام في جواز الحكم عليها وبهامتي قصد لفظها ولا تكون بذلك اسماً والمتداً مثلاً لا يجب أن يكون اسماً حقيقة بل يكفي أن يكون في حكم الاسم ومذهب السيد هو المرجع عند المحققين الفائدة الخامسة — الواضع للغات قيل هو الله تعالى وقيل البشر على خلاف طويل في ذلك والذي يريد أن تنبيهك عليه هو

ان نعرفك موضوع الخلاف وما هو الحق الذي يتبادر الي الاذهان
 فاعلم ان ذلك الخلاف انما هو في اسماء الاجناس كرجل وامرأة وأسد
 وذئب لافي أعلام الاشخاص كزيد وعمر ومصر وبغداد فان ذلك
 من وضع البشر اتفاقا . وان الذي نفهمه ولا نكاد نعقل سواء ان
 الانسان قد اُلم في بدء امره بعض الاسماء لبعض الاشياء أو أوحى
 اليه بها على حسب ضروراته وحاجاته ثم أخذ بعد ذلك يرفع لها
 ما يختاره من الالفاظ مما يناسب لغته وترقيه ولذلك ترى الموضوعات
 تتسع يوما فيوما على حسب رقي العمران وتقدم الصنائع والمخترعات
 ولذلك لانجد لكثير من الاشياء الآن اسماء عربية ونجد لها اسماء
 وضعها بأزائها الامم الاخرى عندما تقدمت فيها الصناعة وظهرت بها
 المكتشفات والمخترعات (١) وهذا آخر ما أردناه والحمد لله أولا
 وآخرها وغلاننا وصلي الله علي سيدنا محمد المظهر الاجلي للنجلي
 الاعلى وعلى آله وصحبه وسلم

(١) وأما تعليم آدم عليه السلام الاسماء كلها فينبغي أن يكون
 المراد به كما قال بعض المحققين هو الافاضة عليه من اسمائه تعالى كلها
 بخلاف الملائكة فانها مظاهر لبعض الاسماء فقط ويبعد كل البعد أن
 يراد أسماء هذه الاشياء التي وجدت وتوجد في الطبيعيات والمخترعات
 الي يوم القيامة فان ذلك خارج عن قوة البشر من جهة ومن جهة
 أخرى هو عبث لا تترت عليه فائدة لا دم عليه السلام ولا لغيره